

اجتماع عيدين في يوم

إعداد : الدكتور أحمد محمود آل محمود

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

بكلية الآداب جامعة البحرين

مقدمة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله أحمدته وأستعينه وأستغفره وأستهديه ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم
صلى وسلم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل
إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد . وبعد ، فإن الداعي إلى كتابة هذه الرسالة ،
هو ما أثير من تساؤل حول سقوط صلاة الجمعة إذا صادف أحد العيدين يوم الجمعة

ومثل هذه المسائل من القضايا التي قتلها بحثا فقهاؤنا الأجلاء مما لم يدعوا
لقائل بعدهم قولاً ، ولا لمجتهد رأياً .

لكنني رأيت بعض إخواني من طلبة العلم من يميل إلى ترجيح رأي على
رأي لكن الدليل ليس مع من رجحوا رأيهم .

ولا يعني انتمائي لمذهب أعتز بالانتماء إليه وأفخر بمؤسسه رحمه الله
وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ، ورحم فقهاءنا الأعلام ، ورضي عنهم
أجمعين . لا يعني ذلك أن أتعصب لمذهبي ، فهذا ما لا يقبله عقل ولا دين . لأن
الحكم يدور مع الدليل حيث دار .

وكان فقهاؤنا وأئمتنا يقولون : إذا صح الحديث فهو مذهبي . ويقولون إذا
عارض رأي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضربوا بقولي عرض الحائط .
كما كانوا يقولون رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب .
هكذا علمنا أساتذتنا ومشايخنا ، فلا بد لنا من عرض المسألة ودراسة أدلة
كل فريق ثم ترجيح من يسنده الدليل الشرعي من غير تعصب لمذهب وقد سميتها
اجتماع عيدين في يوم واحد وهذا ما قصدت إبرازه في هذه الرسالة المتواضعة ،
الصغيرة الحجم راجيا من الله العلي القدير أن يتقبل مني عملي ، وأن ينفع به وأن
يجعله خالصا لوجهه الكريم إنه سميع مجيب . والله الموفق لما يحبه ويرضاه آمين
أمين آمين

الخميس 30 رمضان المبارك 1412 الموافق 1992/4/3 م

تحرير المسألة

إذا أتفق عيد الفطر أو الأضحى يوم الجمعة فما حكم صلاة الجمعة ؟
الجواب :

أختلف العلماء والفقهاء في صلاة الجمعة لمن صلى العيد مع جماعة
المسلمين هل يلزمه حضور الجمعة أم تسقط عنه صلاة الجمعة ؟
فذهب الإمام أحمد بن حنبل والشعبي والنخعي والأوزاعي وعمر وقيل
عثمان وعلي وسعيد وابن عمر وابن عباس وابن الزبير إلى سقوط حضور الجمعة
عن صلى العيد إلا الإمام فإنها لا تسقط عنه ، إلا أن لا يجتمع له من يصلي به
الجمعة¹ .

¹ - ابن قدامة - المغني : 2/212 ، الشافعي - الأم : 239/1 . دار المعرفة - بيروت تصحيح النجار

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الجمعة لا تسقط عن الذين حضروا صلاة العيد مع الإمام عموماً . بل تسقط عن أهل السواد أي أهل القرى . فإذا اجتمع عيد وجمعة فالمكلف مخاطب بهما جميعاً ، حيث أن العيد سنة والجمعة فرض ، ولا ينوب أحدهما عن الآخر وهذا هو الأصل ، إلا أن يثبت في ذلك شرع يجب المعيد إليه .⁽²⁾

أدلة الفريقين

استدل أصحاب الرأي الأول القائل بسقوط حضور الجمعة عن صلى العيد مع الإمام بما يأتي : "

أولاً : ما رواه إياس بن أبي رملة الشامي . قال : شهدت معاوية يسأل زيد بن أرقم : هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيدين اجتماعاً في يوم واحد ؟ قال نعم . قال كيف صنع ؟ قال : صلى العيد ثم رخص في الجمعة فقال : (من شاء أن يصلي فليصل)⁽³⁾ رواه أبو داود⁽⁴⁾ ، وأحمد ولفظه (من شاء ان يجمع فليجمع)

وقد صحح هذا الحديث علي بن المديني رغم أن أحد رواة الحديث مجهول . وقد دل الحديث على أن الرسول صلى الله عليه وسلم رخص لمن حضر صلاة العيد أن لا يحضر صلاة الجمعة ، بدون تقييد بأهل البلد أو غيرهم .

ثانياً:

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وإننا مجمعون)⁽⁵⁾ .

وهذا يدل على أن الرسول عليه الصلاة والسلام أجاز لمن حضر صلاة العيد أن لا يحضر صلاة الجمعة ، أي جعل الأمر اختياريًا والتارك لحضور صلاة الجمعة لا إثم عليه ، ولم يترك ما يستحق الذم عليه فهذه رخصة من الرسول عليه الصلاة والسلام لأمته .

² - أنظر النووي - المجموع : 491/1 ، 492 . طدار الفكر . والشيرازي - المهذب : 491/1 مع ك المجموع ، أبوداود : 182/1 ، ك الصلاة ، ب: إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد " خ 1070 .

³ - سنن الدارمي : 378/1 . قال الشوكاني حديث زيد بن أرقم أخرجه أيضا النسائي والحاكم . وصححه ابن المديني ، وفي إسناده إياس ابن أبي رملة وهو مجهول . انظر : الشوكاني - نيل الأوطار : 3/ 282 .

⁴ - انظر : الآبادي - عون المعبود : 3/ 407 .

⁵ - أبو داود : 281/1 ك الصلاة ، ب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، ح : 1073 . قال الشوكاني : حديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم ، وفي إسناده بقية بن الوليد وقد صحح أحمد بن حنبل والدارقطني إرساله . وهذا الحديث له ثلاث طرق الأولى : في إسناده بقية بن الوليد . وهو حديث مرسل . الثانية : عن عبدالعزيز بن منيب المروزي عن علي بن الحسن بن شقيق عن حمزة بن عبد العزيز فهي موصولة . الثالثة : عن سفيان الثوري عن عبدالعزيز وأرسله . ورواه البيهقي موصولا مقيدا بأهل العوالي وإسناده ضعيف : أنظر : الشوكاني - نيل الأوطار : وانظر الدارمي - السنن : 1 / 378 .

قال الشوكاني وظاهر زيد ابن أرقم وحديث أبي هريرة رضي الله عنهما عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم يصل ، وبين الإمام وغيره لأن قوله لمن شاء يدل على أن الرخصة تعم كل أحد (6) .

قال ابن التركماني : لم يذكر البيهقي لهذا الحديث علة ومقتضاه الاكتفاء بالعيد في هذا اليوم وسقوط فرضية الجمعة (7) .

ثالثا :

روى البيهقي في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : اجتمع عيدان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (إنه قد اجتمع عيدكم هذا والجمعة وإنما مجمعون ، فمن شاء أن يجمع فليجمع) فلما صلى العيد جمع (8) . يستفاد من هذا الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم ترك الأمر بالخيار للمسلمين سواء من أهل المدينة أو من كان في العوالي فمن شاء صلى الجمعة ومن شاء تركها ، كما يستفاد أنه عليه الصلاة والسلام صلى الجمعة في وقتها.

رابعا :

ولأبي هريرة عند البيهقي رواية ثالثة من طريق عبدالعزيز بن منيب المروزي عن علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حمزة عن عبدالعزيز موصولا . أي بسند متصل مثل الرواية السابقة (9) .

خامسا :

وله رواية رابعة من طريق سفيان الثوري عن عبدالعزيز بسند مرسل (10) .

" سادسا :

وعن ذكوان أبي صالح قال : اجتمع عيدان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم جمعة ويوم عيد فصلى ثم قام فخطب الناس فقال : (قد أصبتم ذكرا وخيرا ، وأنا مجمعون فمن أحب أن يجلس فليجلس ومن أحب أن يجمع فليجمع) (11) .

6 - نيل الأوطار : 283/ 3 . وانظر الفتح الرباني - البنا : 34/6 .

7 - أنظر : الجواهر النقي بحاشية السنن الكبرى : 318 /3 .

8 - السنن الكبرى - البيهقي : 318/3 ك صلاة العيدين ب : اجتماع العيدين .

9 - نفس المصدر : 317/3 .

10 - المصدر السابق : 318/3 .

11 - البيهقي - السنن الكبرى : 318/3 .

ويستفاد من هذا الحديث أن رسول الله عليه الصلاة والسلام ترك الأمر بالخيار لمن أراد أن يصلي الجمعة ومن أراد تركها في ذلك اليوم فله ذلك . ولم يخص الإذن بأحد ، لكن المفهوم أن الخطاب لمن حضر صلاة العيد ، والله أعلم ، ومعنى من أحب أن يجلس أي في بيته ويدع الحضور للجمعة فليدعه لهذه المناسبة .

سابعاً:

روى عطاء بن أبي رباح قال : (صلى بنا ابن الزبير يوم عيد في يوم الجمعة أول النهار ، ثم رحنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدنا ، وكان ابن عباس بالطائف فلما قدم ذكرنا ذلك له ، فقال أصاب السنة) (12) وفي رواية قال : (اجتمع يوم جمعة ويوم فطر على عهد ابن الزبير ، فقال : عيدان اجتماعاً في يوم واحد ، فجمعهما جميعاً ، فصلاهما ركعتين بكرة ، لم يزد عليهما حتى صلى الظهر) (13) .

قال الشوكاني : حديث عطاء رجاله رجال الصحيح . وقال أيضاً : قول ابن عباس أصاب السنة رجاله رجال الصحيح (14) .

وفي روايه النساش تالة (اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير ، فأخر الخروج حتى تعالى اشهار . ثم خرج فخطب فأطال الخطبة ، ثم نزل فصلى . ولم يصلي الجمعة فذكر ذلك لأبن عباس فقال : أصاب اسشة) (15) .

ثامناً :

أن ابن الزبير لو خالف اسمنة لأنكر عليه الحاضرون . بل إن ابن عباس رض الله عنه أكد أن ابن الزبير أصاب اسشة . ويكفي هذا شاهد لموافق فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم . كيف وإن رجاله رجال اسمحيح . وأستدلوا من المعقول :
أولاً :

12 - أبو داود : 281/1 ك : الصلاة ، ب : إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، ح 1071 .

13 - أبو داود 281/1 ، ح : 1072 .

14 - نيل الأوطار : 283/3

15 - النسائي : 2م / 194 ، ك : صلاة العيد ، ب : الرخصة في التخلف عن الجمعة لمن حضر العيد .

بأن الجمعة إنما زادت عن الظهر بالخطبة وقد حصل سماعها في اسعيد فأجزأ عن سماعها في صلاة الجمعة ثانيا.

ثانيا:

أن رتت صلاة العيد وصلاة الجمعة واحد فسقطت إحداهما بالأخرى كالجمعة بالظهر أي سقوط الظهر بصلاة الجمعة .
أله الفرشعتش النا

أستدل الجمهور من الفقهاء على أن صلاة الجمعة لا تسقط عن الذين حضروا صلاة العيد مع الإمام عموما ، بل تسقط على أهل السواد أي أهل القرى المجاورة للمدينة والتي لا يوجد بها جوامع لأداء صلاة الجمعة بما يأتي 16 :
أولا : ماروي عن عثمان رض الله عنه أنه قال في خطبته : (أيها الناس قد اجتمع عيدان في يرمكم ، فمن أراد من أهل العالية أن يصلي معنا الجمعة فليصل ومن أراد أن ينصرف فلينصرف)3؟

تدل هذه الرراية على إنه رض الله عنه رخص لأهل العالية أي أهل القرى الذين تبلغهم النداء لإيلزمهم حضور الجمعة في البلد غير كا العيد أن لا يحضروا صلاة الجمعة إذا حضروا صلاة العيد . فهذا دليل خاص لأهل السواد دون أهل البلد التي تقام فيها الجمعة .

ثانيا : أستدل الشافعي بما روي عن عمر بن عبدالعزيز رض الله عنهما تال : اجتمع عيدان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (من

16- أنظر: الشافعي - الام : 1 1/239 لنووي - المجموع : 4/491 ، 492 ط دا
ر الفكر ، 1 لشيرا زى - المهذب مع المجموع : 4/491 17- قال الشوكاش :
رراه البيهقي مرصولا مقيدا باهل العوالي . راالسناد. ضعيف . نيل الاوطار :
282ء . وروا. البخاري بلفظ (يا أيها الناس إن هذا يوم تد اجتمع لكم فيه عيدان ،
فمن أحب أن يفتظر الجمعة من أهل العوالي فلينتظر رمن أحب أن يرجع فقد ازنت
له) ك سهلاً الاضاحي ب ما يزكل من لحوم الاضاحي ج 5572 .رروا. البيهقي
بلفظ عن أبي عبيد مولى ابن أزر قال شهدت العيد مع عثمان بن عفان رض الله
عنه فجااء فصلى فم انصرد فخطب فقال إنه تد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن
أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها " ومن أحب أن يرجع فليرجع فقد
أذنت له . وفي روايه ثانيه (يا أيها الناس إن هذا يوم تد اجتمع لكم فيه عيدان فمن
أحب أن ينتظر الجمعه من أهل الموالى فلينتظر ومن أحب أن يرجع فليرجع فد
أذنت له :ء 318 .

أحب أن يجلس من أهل العالية فليجلس في غير حرج (98) .
 ثالثا : أنه لم ينكر أحد من الصحابة الحاضرين على عثمان توله ذلك ، ولو كان
 خالف السنة لأشعروه لذلك . لا و . لم . اضش إحوأ، أش لحس و،! رابعا : ومن
 العقل : أنهم إذا قعدوا في البلد لم رل إيب! الكعيد نان خرجوا ثم رجعوا للجمعة كان
 عليهم ذلك مشقة والجمعة تسقط بالمشقة .
 خامسا: أستدلوا بعموم قوله تعالى : * يا أيها الذين أمنوا إذا ثودي للصلاة من يوم
 الجمعة فأسعوا الى ذكر الله * 99 .

سادسا: بعموم توله صلى الله عليه وسلم : (لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو
 لمجتمن الله على قلوبهم ثم ليكرنن من الغافلين) 20 . حيث دل النص القرآني
 والسنة النبوية على وجوب تلبية النداء سملاة الجمعة .ولا استثناء أو تخصيص .
 سابعا: راستدلوا أيضا بدليل عقلي : بأن صلاة العيدالأ؟أجبه !وصلاة الجمعة وأجبة
 فلم تسقط إحداهما بالأخرى ، كالظهر بالعيد .

رلم يهي+ ثم س لمجصهءء ج

ويرد على أدلة الجمهور بما يلي :

أولا : ان ما ذكر . الخليفة الراشد عثمان بن عفان رض الله عنه إترار منه بإباحة
 ترك الجمعة لمن صلى العيد في ذلك اليوم ، أتا تخصيصه الإذن بأهل العالية فهذا
 اجتهاد منه رض الله عنه ، ويبقى الأصل على ما هو عليه . والاجتهاد لا يرد حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن هذا فهما خاصا به رض الله عنه .
 ثانيا : أن ما ورد عن عمر بن عبدالعزيز رض الله عنه . موقرف لأنه منقطع السند
 لكنه روي عن سفيان بن عيينه عن عبدالعزيز مرصولا مقيدا

8 1- الشافعي - الام : 1/239 . وانظر البيهقي - السق الكبرى :ء 18 3 . ط دار
 الفكر . اقول الحديث مرسل ، رتد سقط منه اسمحابي ، وهو موقوف على سر عمر
 بن عبد العزيز رض الله عنه لأنه منقطع السند . 19-الجمعه 9/ . 20- صحيح مسلم
 : 2/591. ك : الجمعه ب التخليظ ني ترك الجمعة .

بأهل العالية رفي إسناد. ضعف 21.

ثالثا : ويرد على الدليل العقلي : أن دفع المشقة عن المسلمين هو مقصود الشارع .
 في جميع الأحوال ، وهذا يستفاد من النصوص التارأنيه . والنبويه مثل قوله تعالى
 : ((يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)) 22 وقوله جلاله : ((سيجعل الله بعد
 عسر يسرا)) 1 وغير ذلك من النصوص الدالة على أن دين الله يسر رلن يشاد
 الدين أحد إلا غلبه .

كما أن ترجية الرسول صلى الله عليه وسلم ليس فيه إلزام لترك صلاة الجمعة إنما
 فيه تيسير على الأمة . لكنه بتن أن الأفضلية إتما هي في أداء صلاة الجمعة لمن
 أراد .

والواقع أن المشقة موجودة في الاجتماع مرتين لأداء الصلاة جماعة ولاستماع الخطبة مرتين في وقتين متقاربين . ناهيك عن ما بينهما من زيارات الأهل والأقارب والأصدقاء وهذا يستغرق وقتا رجهدا ظاهرا على عامة المسلمين وخاصتهم . والمشقة تجلب التيسير . كما أخبرنا الرؤف الرحيم صلى الله عليه وسلم .

رابعاً : أقا الاستدلال بعموم الآيات والأخبار فإنها مخصصة بالأحاديث من أنه عليه الصلاة والسلام صلى العيد ثم رخص في الجمعة ، نقال : (من شاء أن يصلى فليصل) أو (من شاء أن يجمع فليجمع) وحديث : (اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وإننا مجمعون) . فجميع هذه النصوص تدل على أنها مخصصة لعموم الأدلة ، وأن صلاة الجمعة بعد صلاة العيد أمر اختياري لمن أراد سواء كان من أهل البلدة أو من غير أهلها والله أعلم .

وهذا النوع من التخصيص للعام ابتداء بما هو ظني هو رأي الشانعية رجمهور العلماء . وتالوا : إن دلالة النص العام على جميع أفرادها قبل التخصيص ربعده ظنية .

21.

2- انظر السق الكبرى - البيهقي : ر 18 3 ، نيل الاوطار - الشوكاني - : 282 . 22- البقرة /185 . 23- السق /71 . 24- انظر : أصول التشريع - على حسب الله - : 240 ، 246 رجب أدانها ظهرا . -8-

وعلى هذا فوجوب إجابة النداء يوم الجمعة عام مخصص بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه ختر من شاء في صلاة الجمعة . إذا وافق يوم عيد .
خامساً: ويجاب عن الدليل السادس بأنه قياس مع الفارق فإن صلاة الظهر تختلف عن صلاة الجمعة ، من حيث الاستعداد ، ووقت الحضور ، ووقت الخطبة الذي يطول ويقصر أحيانا ثم الصلاة . كما أن صلاة الظهر يجوز أدائها في البيت جماعة ، وفي العمل والقرية وبأقل عدد دون صلاة الجمعة . والله أعلم . سادساً : انهم قالوا إذا ثبت شرع في سقوط الجمعة بالعيد فيجب الرجوع إليه . وقد ثبت ذلك من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وعمل الصحابة وإقرارهم بما فعله ابن الزبير رض الله عنه وعدم اعتراضهم عليه ، وقول ابن عباس حبر الأمة أنه السنة كما سبق بيانه ، كما هو واضح من الأدلة الصحيحة . والله أعلم . ولكن هل سقوط الجمعة سقوط حضور ، أو سقوط أداء ، . هل تسقط صلاة الجمعة صلاتها ظهرا 9 كما فأمأ الحنابلة فقالوا : إن الذي يسقط . هو حضور الجمعة ويبقى وجوب أدائها ظهرا . أما إذا قدم الجمعة فصلاًها في وقت العيد فإن صلاة العيد والظهر تسقطان . واستدلوا بخبر عبدالله بن الزبير السابق الذي ورد عن وهب بن كيسان وعن عطاء أنه اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير ، فأخر الخروج حتى تعالى النهار ، ثم خرج فخطب ، ثم نزل فصلى ، ولم يصل للناس يوم الجمعة ، فذكر ذلك لأبن عباس فقال أصاب السنة .

وفي الرواية الثانية : (اجتمع يرم الجمعة ويوم الفطر على عهد ابن الزبير فقال : عيدان اجتمعا في يوم واحد فجمعهما جميعا فصلاهما ركعتين بكرة ، لم يزد عليهما حتى صلف العصر) 20 .

قال الشريكانى وفعل ابن الزبير وقول ابن عباس أصاب السثة
25- ابو داود : 1/281 ، ل الصلاة ، ب اذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، ح 71 . 1
و 1072 . -9-

رجاله رجال الصحيح . وحديث عطاء رجاله رجال الصحيح |
وقال أيضا : وحكي في البحر عن اسشافعي في أحد قولييه وأكثر الفقهاء ، أنه لا
ترخيمى لأن دليل وجوبهما لم يفصل ، تال : وأحاديث الباب - في اجتماع اسيد
والجمعة - ترد عليهم وهي التي اوردتها في أدلة الحنابلة . ثم تال : وحكي عن
الشافعي أيضا أن استرخيمى يختمى بمن كان خارج الصر مستدلا بحديث عثمان
رض الله عنهم جميعا : من أراد من أهل اسعوالي أن يصلي معنا الجمعة نليصل ،
ومن أراد أن ينصرف فليفعل . رهذا أيضا مردود بأنه تخصيمى بلا ضمحى لأ لأن
الرسول صلى الله عليه وسلم لم يخصمى الترخيمى بأهل العالمجة ، ويشهد له فعل
ابن الزبير . بالإضافة إلى أنه لو كان حديثا مرويا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقد ذكر المحثموكاش بأن البيهقي رواه . موصرلا مقيط ا بأهل العوالي وإسناده
ضعيف لكن ابخاري رواه . من كا قول عثمان 28 .

! عطلة الجمهورنر

أولا : أن عموم الآيات والابخار الدالة على وجوب الجمعة مخصصة بأحاديث
الرسول صلى الله عليه وسلم . وهذا معترف به ش أصول الفقه الاسلامي . ثانيا :
أن تول عثمان رض الله عنه إنما هو أثر وليس بحديث . ثالثا : أن ما رواه البيهقي
على أنه حديث عن رتتت إل التة صلى الله عليه وسلم ، أتمد الإمام الشوكاني
والبيهقي ضعفه .

أما أدلة الحنابلة :

أولا :

فإن حديث زيد بن أرقم تال عنه الإمام اسشوكاش أن فيه مجهولاً وهو إياس ابن
أبي رملة . لكن صحت ابن

26- الشركافي - نيل الاوطار :ء 282 27- الشوكاني - نيل الارطار :ء 283 .

28- نفس المرجع والصفحه .

ير-ء

المديني .

ثافيا : أن حديث أبي هريرة تال عنه الإمام أحمد والدارقطنى أنه مرسل وش إسناده
بقية بن الوليد . لكن يمتنم للحنابلة من أدلتهم :- أولا : ما رواه أبو هريرة رضي

الله عنه . من طريق عبدالعزيز بن منيب المروزي . ثانيا : ما رواه عطاء بن أبي رباح عن فعل ابن الزبير .
ثالثا : قول ابن عباس (أصاب المحسنة) فرجاله رجال اسمحح .
رابعا :

رغم ضعف بعض أسانيد الأحاديث المرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن متونها صحيحة ، ويؤكد صحتها قول ابن عباس السابق ، ثم نعل ابن الزبير ، ودفع المشقة والخرج عن الناص إلى جانب تصحيح ابن المديني لجديث (من شاء أن يصل فليصل) أو (من شاء أن يجمع فليجمع) .
خامسا : كثرة طرق الحديث المجيز لترك الجمعة لمن يصلي العيد . فإذا يترجح رأي الحنابلة على رأي الجمهور بالأدلة اسمححة الشرعية والله أعلم .
الن تلمه شععت نعه!فتاوله

اسمحيح أن من شهد العيد سقطت عنه الجمعة ، لكن على الإمام أن يقيم الجمعة ليشهدها من شاء شهودها ، ومن لم يشهد العيد
وأصحاب القولين المتقدمين لم يبلغهم ما في ذلك من السئة عن النبي صلى الله عليه وسلم . لما اجتمع في يومه عيدان صلى العيد ثم رخص في الجمعة ،
ثم قال : وأيضا فإنه إذا شهد اسعيد حصل مقصود الاجتماع ، ثم أنه يصلي الظهر إذا لم يشهد الجمعة ، وفي إيجابها على الناس تضييق عليهم ، وتكرير لمقصود عيدهم . ، مما سن لهم من السرور فيه ، والانبساط .
-11-

فإذا حبسوا عن ذلك عاد العيد على مقصود . بالإبطال لأن يوم الجمعة عيد ، ويرم الفطر والنحر عيد ، ومن شأن الشارع إذا اجتمع عبادتان من جفس واحد أدخل أحدهما في الأخرى ، كما يدخل الوضوء في الغسل ، وأحد الغسلين في الآخر .
والله اعلم 29 .

والذي نستخلصه رنميل إليه بعد عرض آراء الفقهاء ، وتمحيمي أدلتهم . هو ما ذهب إليه الحنابلة من أنه إذا اتفق عيد في يوم جمعة سقط وجوب الحضور لصلاة الجمعة عن من صلى العيد إلا الإمام فإنها لا تسقط عنه إلا ان لا يجتمع له من يصلي به الجمعة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (رأنا مجمعون) . وهو الراجح عندي وهو رخصة لمن يجد مشقة ني الحضور لصلاة الجمعة سواء كان من أهل المدينة ، أو من المناطق المجاورة والتي لا توجد فيها جوامع .
ولا شك أن الحضر أفضل إذا انصرفت الموانع وتيسرت الأسباب اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم . والله أعلم .

انتهت الرسالة صبيحة يوم الخميس . طررمضان المبارل 1412 د الموافق مر 4/1992 م على الساعة الثانية وثلاث وثلاثين دقيقة فجرا والله أسامل أن ينفع بها ويجعلها في ميران حسناتي إنه سميع مجيب وصلى الله على سيدنا وحبينا وقرة أعيننا محمد صلى الله عليه وسلم .

د. ،حمد محمود ال محمود شتي اللغة العربية و الدراسات الاسلامية بكلية الاداب
جامعة البحرين
29- ابن تيمياً - الفتاوي : 4 2/13 2 مكتب المعارف - المغرب .

المصادر وب المرا 1 - الأم - الإمام الشافعي . 2 - اصول التشريع - علي حسب
الله . 3 - جامع الأصول - الجرري . 4 - الجوهر النقي . 5 - سش أبي داود -
السجستاني . 6 - ستن الدارمي . 7 - السش الكبرى - البيهقي . 8 - سش النسائي . 9
- صحيح مسلم - للنيسابوري 10 - عون المعبرد - للأبادي . 11 - الفتاوى - ابن
تيمية . 12 - الفتح الرباني - البنا . 13 - المجموع - لنووي . 14 - المغني - لابن
قدامة المقدسي . 15 - المهذب - لشيرازي . ، 16 - نيل الأوطار - الشوكاني .

-13-

ير-ء